

الضوابط الأخلاقية للصحفي الجزائري في البيئة الرقمية، دراسة تحليلية للتشريعات الإعلامية الجزائرية.

Ethical controls of Algerian journalists in the digital environment, analytical study of Algerian media legislation

حسيبة سعادة⁽¹⁾ نادية بن ستي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة جيجل (الجزائر)، hassiba.saada@univ-jijel.dz

⁽²⁾ جامعة غليزان (الجزائر) nadia.bensetti@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/08/08

تاريخ الاستلام: 2025/02/14

ملخص

لقد ساعد التطور التكنولوجي في مجال الإعلام الجزائري على تحقيق نوعا الانفتاح الإعلامي، أمام الصحفي الجزائري الذي اتخذ من الفضاء الرقمي مجالا لممارسة نشاطه الصحفي، ولكن هذا الانفتاح أدى إلى ظهور فاعلين جدد في الفضاء الافتراضي معظمهم جاهلين بأساسيات ممارسة العمل الصحفي الإلكتروني، ففي ظل غياب الرقابة على ما يكتب وينشر فقد وقع الكثير من الفاعلين عبر هذا الفضاء في العديد من المخالفات المتعلقة بالجانب الأخلاقي والمهني، لذلك كان لزاما على المشرع الجزائري أن يضع حدا لهذه التجاوزات من خلال تكريس قواعد قانونية توضح أخلاقيات المهنة وتحدد ضوابطها، فانطلق اهتمام المشرع بصحافة الفضاء الافتراضي من قانون الإعلام 2012 وتوال الاهتمام بها مع تعاقب القوانين الإعلامية في الجزائر كان آخر ذلك قانون الإعلام 19-23 .

ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية للتعرف على اهم الضوابط الأخلاقية التي لابد أن لتزم بها الصحفي الجزائري عند ممارسته لمهنة الصحافة في الفضاء السيبراني، وذلك من خلال تحليلنا لمضامين قوانين الإعلام المتعلقة بالجانب الأخلاقي الذي يحدد الضوابط الأخلاقية التي يحتكم إليها الصحفي الإلكتروني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الضوابط، أخلاقيات، البيئة الرقمية، الصحفي الإلكتروني، الصحافة الإلكترونية.

Abstract

The technological development in Algerian media has helped to achieve a kind of media openness, in front of the Algerian journalist, who has taken the space from the digital space to exercise his journalistic activity. But this openness has led to the emergence of new actors in the

virtual space, most of whom are ignorant of the fundamentals of the practice of electronic journalism. In the absence of censorship of what he writes and publishes, many actors across this space have been caught up in many ethical and professional irregularities. The Algerian legislature was therefore obliged to put an end to these abuses by establishing legal norms that clarify the ethics and control of the profession. Therefore, the Algerian legislature had to put an end to these abuses by establishing legal rules that clarify the ethics of the profession and determine its controls. The legislature's interest in virtual space journalism proceeded from the Media Act 2012 and paid attention to them with successive media laws in Algeria Last was the Media Act 23-19.

Through this paper, we aim to identify the most important ethical controls that the Algerian journalist must adhere to when practising the journalism profession in cyberspace, through our analysis of the content of the media laws on the ethical aspect that defines the ethical controls that the online journalist in Algeria invokes.

Keywords: Controls, ethics, digital environment, journalist, electronic journalism.

مقدمة:

لقد فرضت التغيرات المتواصلة التي أفرزتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال الصحافة ضرورة التحول إلى الإعلام الصحفي الرقمي، الأمر الذي فرض على معظم الصحف الجزائرية التوجه إلى الفضاء الافتراضي لمواصلة عملها، ونتاجا لذلك ظهر فاعلون جدد في الساحة الإعلامية الرقمية يتولون مهمة صناعة و نشر الأخبار، وهو ما يمكننا أن نصلح عليه بالصحافة الالكترونية، والتي تعتبر أحد أهم أنماط الإعلام الرقمي التي انتشرت في الآونة نظرا لكونها تتمتع بهامش من الحرية في الكتابة والنشر، والسهولة في التأسيس مقارنة بالصحافة الورقية، وقد أدت هذه التسهيلات إلى وقوع الصحفيين في الكثير من التجاوزات الأخلاقية في مجال الإعلام الرقمي، مما استدعى ضرورة تدخل المشرع الجزائري لوضع حد لهذه التجاوزات التي يقع فيها معظم الصحفيين في الفضاء الافتراضي، منها عدم الالتزام بالمعايير والضوابط الأخلاقية لمهنة الصحافة، وخصوصا مع سرعة انتشار الأخبار وتداولها الأمر الذي اخل بمصداقية الأخبار ودقتها، وبالعودة إلى تاريخ الصحافة الالكترونية في الجزائر نجد انها كانت تعاني نوعا من الفراغ القانوني لفترات من الزمن، ما ساعد الصحفيين على مواصلة هذه التجاوزات في ظل غياب الرقابة على ما ينشر ويكتب، وعليه أصبح لزاما على المشرع الجزائري البحث في اخلاقيات ممارسة العمل

الضوابط الأخلاقية للصحفي الجزائري في البيئة الرقمية. دراسة تحليلية للتشريعات الإعلامية الجزائرية.

الصحفي في الفضاء السيبراني، وقد ظهرت نتائج البحث من خلال قانون الإعلام 12-05 الذي أشار إلى تنظيم الصحافة الالكترونية وقد استمر اهتمام المشرع الجزائري بهذا النوع من الإعلام حيث عمل على ضبط ممارسة هذا النشاط والتركيز على اخلاقياته من خلال تكريس سلطة خاصة تتولى مهمة ضبط ممارسة الإعلام على الانترنت وظهر ذلك جليا من خلال قانون الإعلام 19-23 المتعلق بالصحافة الورقية والالكترونية.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية ستحاول ابراز عدد من المسائل الرئيسية المتعلقة بالتحول الذي تعيشه الساحة والممارسة الإعلامية في ظل البيئة الرقمية من جهة والتعرف على أهم الضوابط الأخلاقية للإعلام في بيئته الرقمية من خلال قوانين الإعلام ، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤل الآتي:

ماهي الضوابط والمبادئ الأخلاقية للصحفي الجزائري في البيئة الرقمية من خلال التشريعات الإعلامية في الجزائر؟

تماشيا مع التساؤل العام نطرح التساؤلات الآتية:

1. ماهي مبادئ أخلاقيات العمل الصحفي في الفضاء الافتراضي؟
2. ماهي مكانة أخلاقيات العمل الصحفي في الفضاء الافتراضي في قوانين الإعلام الجزائرية؟
3. ماهي الأخلاقيات التي يجب على الصحفي الالتزام بها خلال ممارسته للإعلام الرقمي؟
4. هل هناك عقوبات تفرض على الصحفي المتجاوز لأخلاقيات المهنة في الفضاء الافتراضي؟

ضوابط وأخلاقيات العمل الصحفي في البيئة الرقمية الجزائرية

إن اهتمام المشرع الجزائري بالإعلام الالكتروني لم يكن وليد الساعة فمنذ ظهور الصحافة الالكترونية في الجزائر "ومع إصدار جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية اول نسخة

رقمية لها في نوفمبر 1997" ¹ والمشرع الجزائري يحاول ضبط هذا المجال ووضع إطار قانوني له ينظمه ويكفله، ومع الانتشار الواسع لشبكة الانترنت في الجزائر وزيادة عدد الفاعلين في الفضاء الرقمي برزت الحاجة لضرورة تقنين هذا الفضاء ومراقبته فانصب اهتمام المشرع على الجانب الأخلاقي من الممارسة الإعلامية في هذا الفضاء.

مكانة الضوابط الأخلاقية للإعلام الإلكتروني في التشريع الجزائري:

يمكن القول أن بؤادر الاهتمام الفعلية من قبل المشرع الجزائري بالضوابط الأخلاقية للصحفي في الفضاء الافتراضي كانت مع زيادة انتشار الانترنت في الجزائر، واتجاه معظم الصحفيين للنشر عبره، الامر الذي أوقع الكثير من الصحفيين في التجاوزات الأخلاقية، بسبب الحرية التي يتمتع بها الفضاء الافتراضي، وعليه اعتمد المشرع الجزائري مقاربة تشريعية محتشمة للبيئة الرقمية، حيث أن هذه النصوص القانونية التي وضعها لم تولي اهتماما كبيرا بالنشر الإلكتروني ومظاهره ومخرجاته ضمن نصوص مستقلة خاصة به ². وبدأ الاهتمام بالصحافة الالكترونية عام 2012 مع قانون الإعلام الصادر بالجريدة الرسمية في جانفي 2012 وذلك في الباب الخامس المعنون بوسائل الإعلام الالكترونية، قبلها كان قد أشار إلى ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت من خلال المادة 66، حيث يشير مضمون المادة "إلى ممارسة نشاط الإعلام في الفضاء الافتراضي بكل حرية مع ضرورة تسجيل ومراقبة صحة المعلومات بإيداع تصريح مسبق من طرف المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت". وخصص الباب السادس من القانون لمهنة الصحفي وآداب وأخلاقيات المهنة وكان في هذا الباب حظا للإعلام الإلكتروني، حيث عرف الصحفي الذي يمارس مهنته عبر الانترنت بأنه كل من يتفرع للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها أو تقديم الخبر لدى او لحساب وسيلة إعلام عبر الانترنت. وذلك من خلال المادة 73 من هذا القانون، كما انه أشار من خلال المادة 115 إلى عملية النشر حيث تنص المادة على: "يتحمل المدير مسؤول النشرية أو مدير جهاز الصحافة الإلكترونية، وكذا صاحب

الكتابة أو الرسم مسؤولية كل كتابة أو رسم يتم نشرهما من طرف نشرية دورية أو صحافة إلكترونية. ويتحمل مدير خدمة الاتصال السمعي البصري أو عبر الإنترنت وصاحب الخبر الذي بثه المسؤولية عن الخبر السمعي و/أو البصري المبتث من قبل خدمة الاتصال السمعي البصري أو عبر الإنترنت.³ واستكمل المشرع الجزائري اهتمامه بالضوابط الأخلاقية للصحفي عبر الفضاء الافتراضي من خلال قانون الإعلام 14-23 من خلال الباب الخامس المتعلق ب مهنة الصحفي وآداب وأخلاقيات المهنة في الفصل الثالث المعنون بآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي، كما أولى المشرع الجزائري اهتمامه بالإعلام الإلكتروني وضوابط ممارسته من خلال المرسوم التنفيذي 332-20 الذي يحدد كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الإلكتروني⁴.

وانطلاقا من تحليلنا للقوانين سألنا الذكر نرى أن المشرع الجزائري قد حدد الضوابط الأخلاقية للعمل الصحفي في البيئة الرقمية والتي استمدت من البيئة التقليدية ويمكننا ان نوجزها في نقاط أساسية هي: معيار المسؤولية، حرية الصحافة، استقلال الصحفي، معيار المصداقية، الالتزام بالأمانة المهنية، ضرورة مراعاة الذوق العام للمجتمع الجزائري ، وأهم معيار يمكننا أن نشير إليه هنا إلى معيار مهم جدا وهو الخصوصية، حيث يصبح لزاما على الصحفي مراعاة خصوصيات الأفراد والجماعات وعدم التطرق لها.⁵ وعليه يمكننا القول أن هذه المعايير كفيلة بأن تجعل الصحفي ملتزم بالضوابط الأخلاقية عند ممارسة مهنة الصحافة في الفضاء الافتراضي.

التجاوزات الأخلاقية للصحفي الجزائري في البيئة الرقمية.

يشير الأستاذ إبراهيم إسماعيل إسماعيل في كتابه الإعلام المعاصر أن التجاوزات الأخلاقية ليست حديثة النشأة بل ازدادت في مطلع القرن الواحد والعشرون بفعل التغيرات والتحديثات التقنية والابتكارات التكنولوجية التي دخلت صناعة الإعلام، وجعلت العبث بمحتوى الرسائل الإعلامية امر في غاية السهولة سيما منها الوسائل الإلكترونية، وقد أوجز

التجاوزات الأخلاقية في الخروج عن المعايير المهنية و آداب الحوار وتشويه الحقائق وتغييرها، وخداع الجمهور والعمل على بث الشائعات والترويج لها⁶، وكما سبق وأشرنا فإن البيئة الافتراضية وفرت للصحفي العديد من الفرص منها حرية نشر المعلومات و سهولة الحصول عليها وبالتالي وقوع الكثير منهم في فخ تجاوز الأخلاقيات وهو ما أكدته بعض الدراسات الجزائرية التي تناولت أخلاقيات الصحفي في البيئة الرقمية، حيث أشارت إلى أن الصحفي الجزائري تعرض خلال عمله إلى العديد من التجاوزات الأخلاقية، وعليه تشير دراسة الأستاذة لامية جودي المعنونة المسائل الأخلاقية في الاعلام الرقمي وإشكالاته القانونية "رؤية تحليلية نقدية"، التي تشير إلى أن الإعلام الرقمي أدى إلى ظهور العديد من التحديات التي واجهت الصحفي الجزائري في الفضاء العمومي أبرزها ضعف التزام الصحف الرقمية بأخلاق المهنة بسبب تراجع الدور التقليدي للإدارة والتحرير، حيث فقدت الصحافة مهنتها في التحرير وأصبحت في يد مجموعة من المنتجين الجدد، مثل المدونين والمعلقين على الواقع، والذين لم تكن تربطهم أية صلة بالإعلام التقليدي، حيث أصبحت الأخبار نتاج اتحاد وتعاون مجموعة من مستخدمي شبكة الأنترنت ووسائل الإعلام الأخرى، حيث ساعدت خاصية التفاعل التي ينفرد بها الفضاء السيبراني على خلق منتجين جدد ساهموا في خلق بيئة إعلامية مغايرة تماما للبنية التقليدية⁷، يمكننا القول أن شبكة الأنترنت في الجزائر فتحت المجال أمام الأشخاص من تخصصات مختلفة لنشر وتداول الأخبار والمعلومات وهو الأمر الذي أود بهم للوقوع في مشكلة المسائل الأخلاقية وعدم الالتزام بالضوابط الواجب التقيد بها عند ممارسة مهنة نشر الأخبار وتداولها، وعليه رأت الباحثة في دراستها بضرورة مراجعة الصحافة الإلكترونية لمسؤوليتها الأخلاقية بما في ذلك احترام تخصص الصحفي وتحديد حدود التفاعلية في تحرير المواد الإعلامية.

وفي نفس السياق تؤكد دراسة الأستاذ ميلود صولي المعنونة بإشكالية أخلاقيات المهنة الصحفية لدى ممارسي الإعلام الإلكتروني بالجزائر، التي ترى أن الحرية التي

وفرتها الانترنت للصحفي في البيئة الرقمية قد أدت إلى وقوع الكثيرين منهم في إشكالية أخلاقيات الصحافة في البيئة الرقمية، فبظهور الفاعلين الجدد في الساحة الإعلامية الرقمية ظهرت جملة من التجاوزات الأخلاقية في قطاع الإعلام الرققي، الأمر الذي خلق معضلة حقيقية على مستوى الممارسة الصحفية للإعلام الرققي، وهي إشكالية أساسها عدم توفر إطار مرجعي حقيقي لمراقبة ما ينشر ويكتبه الصحفي في البيئة الرقمية وبالتالي غياب إمكانية تقويم وتصحيح العمل للصحفي الرققي. وتشير الدراسة أنه من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم إشكالية أخلاقيات المهنة في الفضاء الافتراضي والتي يقع فيها العديد من الصحفيين الرقميين في الجزائر هي انتشار المواقع الصحفية بشكل واسع وكبير على شبكة الأنترنت خاصة منها التابعة للخواص من الفاعلين الجدد، كما انها غير تابعة للمؤسسات الإعلامية التقليدية في شكلها وطريقة عملها، وهو الأمر الذي خلف العديد من المشكلات المهنية والإعلامية المتعلقة بأخلاقيات المهنة.

ومن هذا المنطلق ترى الدراسة بان عدم توافر أطر وضوابط أخلاقية وقانونية في ممارسة الإعلام الالكتروني الجزائري يثير هواجس كثيرة في الممارسة الإعلامية الرقمية، ويطرح العديد من التساؤلات حول حرية الصحافة، باعتبار النشر الالكتروني المنطلق الأساسي لحرية التعبير بعيدا عن معايير الممارسة الصحفية في البيئة التقليدية.⁸

يمكننا القول ان ما توصلت إليه الدراساتين السابقتين يمكن اعتباره ضرورة حتمية لوضع موثيق وقوانين وتشريعات تضبط عمل الصحفي الالكتروني أخلاقيا وخصوصا مع انفتاح الفضاء الرققي على كل العالم ووصول المعلومات إلى أكبر قدر ممكن من القراء الرقميين متجاوزة حدود المكان.

التشريعات الإعلامية الجزائرية والضوابط الأخلاقية للصحفي في الفضاء الافتراضي.

يولي المشرع الجزائري اهتماما واضحا للجانب الأخلاقي، في المجال الصحفي لذلك كان حريصا في كل قانون من قوانين الإعلام التي وضعها على تخصيص أبواب وفصول ومواد يوضح فيها طريقة الالتزام بأخلاقيات الإعلام وكذلك العقوبات التي يمكن أن تلحق بالصحفي في حال مخالفة هذه المواد وعدم تطبيقها، والملاحظ أن الصحافة الرقمية استمدت جانبها الأخلاقي من الصحافة التقليدية وفي العنصر الاتي سنوضح الضوابط الأخلاقية للصحفي في البيئة الرقمية من خلال القوانين الإعلامية انطلاقا من قانون الإعلام 2012 إلى غاية قانون الإعلام 2023.

الضوابط الأخلاقية للصحفي في البيئة الرقمية من خلال قانون الإعلام 12-05.

يعتبر قانون الإعلام 12-05 أول قانون إعلامي في الجزائر يولي اهتماما بالصحافة الصادرة عبر الانترنت بكل أصنافها سواء مكتوبا او سمعيا بصريا، ويعرفها القانون بأنها كل خدمة اتصال مكتوبة عبر الانترنت وذلك حسب المادة 67 ويعني بها الصحافة المكتوبة عبر الانترنت، اما المادة 69 فإنها تشير إلى خدمة السمعى البصري عبر الانترنت⁹، وفي كلا النوعين شدد المشرع على ضرورة الالتزام بالضوابط الأخلاقية لمهنة الصحافة عبر الانترنت على غرار "الامتناع عن السرقات الأدبية، والوشاية والقذف، ونقل الوقائع بنزاهة وموضوعية، الامتناع عن استعمال الحظوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية" فهذه الضوابط وأخرى من شأنها أن تحد من التجاوزات التي يقع فيها معظم الصحفيين في الجزائر، وخصوصا إذا ما طبقت عقوبات في حال ما لم يلتزم بها الصحفي، لذلك شدد المشرع الجزائري على ضرورة إنشاء المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة من خلال المادة 94 حيث يتولى هذا المجلس "السهر على تطبيق ميثاق آداب واخلاقيات مهنة الصحفي، وعلى احترام الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في قانون الإعلام مع تحديد طبيعة العقوبات التأديبية وكيفيات التظلم، بالإضافة إلى الأمر بالعقوبات التأديبية في حال خرق قواعد آداب وأخلاقيات مهنة الصحفي".¹⁰ وهو الامر الذي أكدته المرسوم الخاص بالمجلس الأعلى

لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي الصادر في العدد الأخير مم الجريدة الرسمية الصادر في
سبتمبر 2024.

الضوابط الأخلاقية للصحفي في البيئة الرقمية من خلال المرسوم التنفيذي 20-

332.

يحدد المرسوم التنفيذي شروط ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت من خلال مجموعة من الشروط والالتزامات شريطة ان لا يشكل هذا النشاط أداة للترويج أو فرعا لنشاط صناعي أو تجاري، حسب ما تنص عليه المادة 03 من المرسوم حيث لا يعترف بخدمات الاتصال عبر الانترنت للجمهور كخدمة إعلام عبر الانترنت إذا كان الغرض منها هو نشر الرسائل الإشهارية أو الإعلانات بأي شكل من الأشكال، وتنص المادة 04 من الفصل الثاني الذي يحدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت على: "يمارس نشاط الإعلام عبر الإنترنت كل شخص طبيعي يتمتع بالجنسية الجزائرية أو شخص معنوي يخضع للقانون الجزائري ويمتلك رأسماله أشخاص طبيعيين أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية"، وأشار المرسوم إلى نقطة مهمة من الضوابط الأخلاقية للممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت من خلال الالتزام بمراقبة صحة المعلومات عند التسجيل وذلك بإيداع تصريح مسبق لدى السلطة المكلفة بالصحافة الالكترونية أو المكلفة بخدمة السمع البصري عبر الانترنت، ويعني هنا ضرورة تقديم معلومات صحيحة عن الشخص المالك لجهاز الإعلام عبر الانترنت، وتتم مراقبة صحة المعلومات المتضمنة في التصريح خلال اجل أقصاه 60 يوم وذلك من تاريخ إيداع التصريح.¹¹

الضوابط الأخلاقية للصحفي في البيئة الرقمية من خلال قانون الإعلام 19-23.

كغيره من القوانين السابقة كان لقانون الإعلام الصادر عام 2023، أولى هذا القانون عناية خاصة للصحافة الالكترونية حيث عرفت الصحافة الالكترونية بموجبه من خلال الباب الأول المخصص للأحكام العامة في المادة الثانية بأن الصحافة الالكترونية هي "كل

خدمة اتصال متعدد الوسائط للإعلام العام أو متخصصة، موجهة للجمهور أو لفئة منه وتُنشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يتحكم في محتواها الافتتاحي"¹² ، ويعمل هذا القانون على تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الصحافة المكتوبة ونشاط الصحافة الإلكترونية وحرية ممارستها، وذلك في إطار تشجيع التعددية الإعلامية، وقبله كان قد أشار القانون العضوي للإعلام 23-14 الصادر في نفس السنة والمتعلق بالإعلام قد استحدث سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية حيث ورد في الباب الرابع من هذا القانون أليات ضبط نشاط الصحافة الإلكترونية، ومن خلال المادة 05 من الباب الثاني المتعلق بنشاط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، والتي تنص على: "يحدد نشاط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية ويمارس وفق الشروط والكيفيات المحددة بموجب القانون المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية"، وفي الفصل الثالث من هذا القانون أشار المشرع إلى آداب وأخلاقيات مهنة الصحفي حيث أنشئ بموجبه ومن خلال المادة 34 المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي، ويشير في المادة 20 من القانون إلى ضرورة التزام الصحفي بمجموعة من الضوابط الأخلاقية منها التدقيق في المعلومة والتأكد من صحتها، والتحقق من مصدرها ومدى مصداقيتها قبل نشرها أو بثها عبر وسائل الإعلام، أما المادة 35 من القانون فتتضمن على: "يجب على الصحفي، خلال ممارسة نشاطه الصحفي، الاحترام الصارم لقواعد آداب وأخلاقيات المهنة المنصوص عليها في المادة 34 أعلاه" حيث يجب على الصحفي بموجب هذا القانون أن يلتزم الامتناع عن مجموعة من الأمور التي من نشأتها أن تخل بالضوابط الأخلاقية منها: نشر أو بث أخبار كاذبة، تعريض الأشخاص للخطر نشر أو بث خطاب الكراهية، اللجوء إلى أساليب غير مشروعة وفاسدة للوصول إلى المعلومة والصور والوثائق، المساس بصورة المرأة وشرفها وكرامتها.¹³

إن الدراس لواقع البيئة الرقمية في الجزائر سيجد بالتأكد انها وفرت العديد من الفرص أمام الصحفي الجزائري وذلك بفعل ما تتوفر عليه من إمكانيات غير محدودة في الحصول على المعلومات ونشر الأخبار، من بينها الإمكانيات التفاعلية والتكنولوجية، التي ساهمت بدورها في إيجاد طرق جديدة لنشر الأخبار وتداولها وتوفير مصادر متنوعة أمام الصحفي الذي يمكن القول أنه كان يعاني من شح في الحصول على المعلومة من مصادرها، كما أنها أعطت للجمهور دورا أكبر في تشكيل الأخلاقيات الصحفية من خلال تمكينه من الحوار والتواصل والتفاعل هذا من جهة من جهة أخرى فقد عملت على تحرير الصحفيين من ضغوطات مختلفة كالسعي وراء الإثارة، وذلك لتغييرها من دورهم المتعلق بجمع المعلومات، بحيث أصبح يركز أكثر على تسهيل عملية تنقل وحركة المعلومات أكثر من الحصول عليها.¹⁴

يمكننا القول أن هذا الأمر قد فسخ أمام الصحفي المجال لنشر المعلومات والحصول عليها من مصادر مختلفة نظرا لغزارة المعلومات التي توفرها هذه البيئة، وبناء على هذا الأمر كان لزمنا على المشرع الجزائري ضبط نشاط الصحفي في الفضاء الافتراضي والتركيز أكثر على نقطة الأخلاقيات التي يمكن اعتبارها أحد أهم ركائز العمل الصحفي الرقمي بغية الحد من التجاوزات التي طالت العديد من الصحفيين.

خاتمة:

من خلال تحليلنا لقوانين الإعلام التي تكفل الإعلام الرقمي في الجزائري، يتضح جليا أنه يستمد أحكامه وقوانينه من الإعلام الورقي التقليدي، أي أن المشرع الجزائري اكتف فقط بمجرد تطبيق أحكام الإعلام الورقي على الإعلام الإلكتروني، وعليه فإن الإعلام الإلكتروني الجزائري يمكننا القول أنه مازال يتمتع بذلك الهامش من الحرية، فإذا ما لم يوجد قانون صريح يخص الإعلام الإلكتروني يعتمد عليه الصحفي في ممارسته لنشاط الصحافة في

الفضاء الافتراضي فإن هامش الحرية فيها سيبقى واسعا، وبالتالي تبقى إشكالية تطبيق الضوابط الأخلاقية والاحتكام إليها في البيئة الرقمية قائما عند الصحفي الجزائري.

المراجع:

- ¹ صولي، ميلود، إشكالية أخلاقيات المهنة الصحفية لدى ممارس ي الإعلام الإلكتروني بالجزائر، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد، 25، (2023)، الصفحات 404-415.
- ² عياد، محمود ، لحمر، نبيل، الضوابط القانونية والأخلاقية للنشر الإلكتروني في البيئة الرقمية، دراسة في التشريعات العربي، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 06، العدد 01، (2022)، الصفحات 80-113.
- ³ القانون العضوي رقم 05- المتعلق بالإعلام المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 02.
- ⁴ مرسوم تنفيذي رقم 20-332 يحدد كفايات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الإلكتروني، مؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442، الموافق ل 22 نوفمبر 2020، الصادر الجريدة الرسمية العدد 70.
- ⁵ عيادي، منير ، مهداوي، نصر الدين، أخلاقيات الممارسة المهنية في الصحافة الإلكترونية الجزائرية، دراسة في الأطر التشريعية والمحددات النظرية، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 06، العدد 03، (2022)، الصفحات 290-305.
- ⁶ إسماعيل، إبراهيم ، الإعلام المعاصر، وسائله مهاراته تأثيراته أخلاقياته، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر (2014)، ص 237.
- ⁷ جودي، لامية، المسائل الأخلاقية في الاعلام الرقمي وإشكالاته القانونية رؤية تحليلية نقدية، مجلة الاتصال والصحافة ، المجلد 11، العدد 02، (2024)، الصفحات 85-100.
- ⁸ ميلود صولي، مرجع سابق الذكر
- ⁹ رزاق، عبد العالي، المهنة صحفي محترف، دار هومة للنشر، الجزائر (2014)، ص 106-107.

- ¹⁰ س.ع (2024)، هذه تشكيلة المجلس الأعلى لأداب وأخلاقيات الصحفي وتنظيمه، نشر في موقع <https://www.echoroukonline.com> ، (تم الاسترداد في 12، فيفري، 2025)
- ¹¹ مرسوم تنفيذي رقم 20-332 يحدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الالكتروني، مؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442، الموافق ل 22 نوفمبر 2020، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 70.
- ¹² قانون الإعلام 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية، مؤرخ في 18 جمادي الأولى 1445 الموافق ل 02 ديسمبر 2023، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 56.
- ¹³ قانون عضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 10 صفر 1445 الموافق ل 27 أوت 2023، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 56.
- ¹⁴ حراز، سارة جمعة، هدير، عبد الحميد ونس، الضوابط الأخلاقية للإعلام الرقمي وعلاقتها بالمنظومة القيمية "دراسة كيفية"، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 04، العدد 03، (201)، الصفحات 93.